

# مصر تدشن أول شركة لضمان مخاطر الصادرات للسوق الأفريقية

## التشغيل خلال الربع الأول من 2021 يستهدف دول جنوب الصحراء



### نظم تسوية مالية جديدة

ويطلق على تلك الخطوة "الماء الافتراضي"، فاستيراد القمح والسكر وجميع السلع الأساسية الأخرى كالفول وزيت الطعام والعدس، سببه نقص الموارد المائية.

وتعد مصر أكبر مستورد عالميا للقمح بنحو 12 مليون طن قمح سنويا، ثم الذرة الصفراء بنحو 8.6 مليون طن، وزيوت الطعام والعدس الأصفر بنسبة مئة في المئة.

وتستورد القاهرة حاصلات زراعية سنويا بنحو 5.4 مليار دولار، فضلا عن واردات من الصناعات الغذائية بنحو 2.6 مليار دولار، نتيجة ارتفاع الاستهلاك.

وتوقعت دراسات أعدتها كلية الزراعة بجامعة القاهرة، أن تفقد مصر نحو 17 في المئة من أراضيها الزراعية حال اتجاه إثيوبيا لماء سد النهضة بالمياه خلال ست سنوات، ونحو 51 في المئة إذا تم تقليل فترة الماء لنحو ثلاث سنوات.

وأكد طارق درويش رئيس جمعية المصدين المصريين، لـ"العرب" أن وجود شركة لضمان مخاطر الصادرات يفتح آفاقا استثماريا لمصر. وتحفز الاستثمارات العالمية ودخول السوق المصرية للتصنيع وإعادة التصدير للعراق الأفريقي.

ووقعت مصر على اتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة الثلاثية بين السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، ومجموعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وتهدف الاتفاقية إلى تحرير تجارة السلع والخدمات وانتقال الاستثمارات بين الدول الأعضاء، وتعميق التكامل الاقتصادي وفتح الأسواق وتطوير الصناعات والبنى الأساسية بينها.

الممكنة بجميع دول القارة وحزم التمويل المساندة لهذه الاستثمارات.

وتوازي مع ذلك إطلاق المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، العضو بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية مبادرة منحتها ثلاث سنوات لتمويل التجارة وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ودول أفريقيا جنوب الصحراء.

وتستهدف المؤسسة من خلال المبادرة تطوير قطاع الأعمال بين الدول العربية وقارة أفريقيا، وتهيئة المناخ لمشاركتها استثمارية جديدة.

وقال محمود برعي عضو لجنة أفريقيا بالاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين، إن إطلاق شركة ضمان مخاطر الصادرات إلى القارة، خطوة ينتظرها المستثمرون، بسبب مخاطر تحصيل الأموال التي يواجهونها في السوق الأفريقية.

وتعزز من حركة التجارة البينية بين مصر والدول الأفريقية الأعضاء في نظام "ريبس"، وتقضي على تصاعد مخاطر عدم السداد التي كانت تواجه المتعاملين. وتعد السوق الأفريقية ملاذا استثماريا لمصر خاصة في قطاع الزراعة لمواجهة الفقر المائي بالبلاد، الأمر الذي دفع مجلس الوزراء لتأسيس "الشركة الوطنية المصرية للاستثمار الأفريقي" كأول شركة تمتلكها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بهدف القيام بأنشطة الزراعة خارج حدود البلاد.

وتستهدف الشركة زراعة عدد من المحاصيل تستوردها مصر في تنزانيا، لسد فجوة الغذاء التي تتصاعد كل عام بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان.

لفتح أسواق جديدة للتجارة الخارجية، عبر نافذة واحدة للتعامل مع المصدرين والمستوردين.

وقالت نجلاء الزهري مستشار محافظ البنك المركزي للشؤون الأفريقية، إن دراسات البنك المركزي كشفت أن صادرات مصر لدول جنوب الصحراء لا تتجاوز حاجز 2.1 في المئة من إجمالي صادراتها لدول العالم، وهو رقم متواضع للغاية مقارنة بالإمكانات والفرص المتاحة للتعاون التجاري والاقتصادي بين مصر ودول القارة.



نجلاء الزهري  
صادرات مصر لدول جنوب الصحراء لا تتجاوز حاجز 2.1 في المئة

محمود برعي

الشركة الجديدة تعزز حركة التجارة وتقضي على مخاطر عدم السداد

وأضافت لـ"العرب" أن الشركة الجديدة مملوكة للبنك المركزي، ويعد هذا ضمانا رسميًا للمتعاملين مع السوق الأفريقية، ما يمنحها قدرة على التصدير، إلى جانب انخفاض معدل الفائدة على التمويل الذي يستهدف تعزيز حركة الصادرات والاستثمارات طويلة الأجل.

وأطلق البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد منصة إلكترونية تتيح حزم تمويل للشركات والمشاريع الصغيرة في جميع دول القارة، فضلا عن كونها بنكا للمعلومات يتيح فرص الاستثمار

منحت مصر المتعاملين مع السوق الأفريقية متنفسا جديدا، عبر حزمة إجراءات تضمن الدولة تأمين وتسوية المعاملات المالية الناتجة عنها بين القاهرة والدول الأفريقية المختلفة، وفق نظام جديد للتسويات بين البنوك المركزية.



محمد حماد  
صاحبي مصري

القاهرة - دشنت مصر أول شركة لضمان مخاطر الصادرات للسوق الأفريقية، من أجل تعزيز تواجدها، وفتح آفاق تصديرية لمنتجاتها في أسواق بكر بحاجة ماسة لمزيد من الضائع الحاضرة. ومن المتوقع انطلاق التشغيل الرسمي للشركة خلال الربع الأول من العام المقبل وتستهدف دول جنوب الصحراء في أفريقيا.

ويبلغ رأس مال الشركة 600 مليون دولار، وتعد استكمالها لما بدأه البنك المركزي عام 2017 من المشاركة في نظام "ريبس"، وهو اتفاق بين المركزية لتأمين مدفوعات قيمة صفقات الصادرات، ووقعت مصر هذا الاتفاق مع كل من أوغندا وسوازيلاند وكينيا والكونغو الديمقراطية وموريتانيوس وجيبوتي.

وتتمكن الشركات من خلال "ريبس" تسوية قيمة الصفقات من خلال البنوك المركزية، ما يقلل مخاطر التعامل في السوق الأفريقية، ويستهدف النظام تسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء على أساس يومي.

بينما المتبع حاليا أن البنوك المحلية في الدول الأعضاء تحتاج إلى أكثر من يوم لتسوية مدفوعاتها وخفض الرسوم المصرفية، بما يعزز خفض تكلفة التجارة البينية.

وبموجب الاتفاق الجديد تم تدشين غرفة المحاسبة المركزية في موريتانيوس، ومن خلالها يمكن تسوية المعاملات التجارية بين الدول الواقعة على الاتفاق بعملتي الدولار واليورو، وتتم حاليا دراسة زيادة عدد عملات التسوية لـ7 عملات، بينها اليوان الصيني والروبية الهندية.

وتتسق جهود "ريبس" مع تدشين القاهرة أول خط ملاحى حكومي منتظم مع أفريقيا مؤخرا، ينطلق من ميناء العين السخنة في مدينة السويس على البحر الأحمر، قادما ميناء مومباسا في كينيا عبر رحلة أسبوعية.

ويعد الخط ضمن مشروع أطلقت القاهرة عليه اسم "جسور" وتشرف عليه وزارة قطاع الأعمال العام عبر الشركة القابضة للنقل البحري والبري والشركة القابضة للتأمين التابعتين لها.

ويستهدف الخط الجديد توفير سلسلة متكاملة من خدمات النقل واللوجستيات

# ارتفاع الأسعار يندر بتضخم قياسي في السودان

## المعروض النقدي وعجز الميزانية يعجلان بفتح باب الاقتراض

أنحل اختلال العرض والطلب السودان في دوامة من الصعوبات، حيث تسبب عدم استيعاب الاقتصاد للكثلة النقدية في ارتفاع التضخم وزيادة الأسعار ما أجبر الحكومة على التوجه إلى صندوق النقد الدولي وهو ما فرض عليها كذلك إعادة النظر في خطة خفض الدعم.

الخرطوم - يقول اقتصاديون إن معدل التضخم في السودان أصبح من أعلى المعدلات في العالم، مما يهدد بحالة من التضخم الجامح ما لم يسيطر البلد على عجز الميزانية والمعروض النقدي. ويتسبب ارتفاع الأسعار الحاد في تفاقم الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الملايين من السودانيين ويهدد عملية الانتقال السياسي بموجب اتفاق اقتسام السلطة بين العسكريين والمدنيين.

وسجلت الحكومة مستويات عجز هائلة في ميزانيتها نتيجة دعم الوقود، ومولت ذلك العجز عن طريق طبع النقود. وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة العملة أمام العملات الأخرى ليرتفع التضخم إلى 230 في المئة على أساس سنوي في أكتوبر، بحسب مكتب الإحصاء الرسمي.

### 230

في المئة نسبة ارتفاع التضخم في أكتوبر وارتفاع الأسعار يهدد الحكومة الانتقالية

وتدفع الأسعار الباهظة مستهلكين عديدين إلى الإسراع بإفناق أجورهم، لاسيما على السلع المعمرة التي تحافظ على قيمتها.

يقول إدريس عبد المنعم، الذي يعمل بالتسويق لدى شركة هندسية في الخرطوم، إنه سارع بشراء قطع غيار سيارات وأثاث، لكنه لم يتحرك بالسرعة ذاتها لشراء المواد الغذائية والمشروبات لأن أسعارها لم ترتفع بالوتيرة السريعة نفسها.

وقال "إذا أردت شراء أي شيء غير متطلبات المنزل الشهرية، أبادر بالشراء حالما أحصل على المال، ولا أحاول حتى المساومة لأن السعر قد يتضاعف في اليوم التالي".

وتظهر بيانات البنك المركزي حجم النقود التي طبعها السلطات إذ زاد المعروض النقدي (ن2) أكثر من 50 في المئة على مدار عام حتى نهاية سبتمبر. وفي سبتمبر فقط، زاد المعروض النقدي 71.3 في المئة.

وبالمقارنة من شهر إلى شهر، يبلغ معدل التضخم حوالي 24 في المئة، وفقا لحسابات ستيف هانكي، خبير التضخم الجامح بجامعة جونز هوبكنز، وهو معدل عالٍ للخطورة، لكنه يظل دون مستوى التضخم الجامح الذي يُعرف بصفة عامة عند أكثر من 50 في المئة شهريا.

وأرجح هانكي السودان ضمن الدول الخمس صاحبة أعلى معدلات تضخم في العالم.

وقال "هذا مخيف جدا"، مضيفا أن من الصعب توقع اتجاهات التضخم مستقبلا.

لم يقدم قرار الولايات المتحدة رفع السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب مساعدة قوية تذكر لتخفيف



الشارع وجهة الفقراء للتعبير عن الغضب

# كورونا يعمق تحديات مخاطر الدين في الأردن

مليار دولار) مقابل 892.3 مليون دينار (1.25 مليار دولار) للفترة ذاتها من 2019. وارتفعت المنح الخارجية حتى نهاية أغسطس الماضي، بنسبة 310 في المئة إلى 623.3 مليون دينار (878.8 مليون دولار).

وقالت الوزارة، إن الارتفاع في العجز جاء نتيجة التراجع في الإيرادات المحلية خلال الشهور الماضية، بمقدار 602.7 مليون دينار (849.8 مليون دولار)، نتيجة توقف منحة الاقتصاد والعطل الرسمية بعد منتصف مارس بسبب أزمة كورونا.

وتوقعت الحكومة في وقت سابق ارتفاع عجز الميزانية العامة المركزية في نهاية السنة المالية إلى 2.04 مليار دينار (2.87 مليار دولار) بعد المساعدات، بدلا من 1.046 مليار دينار (1.46 مليار دولار) المقدر في قانون الموازنة.

وأغلق الأردن حدوده الجوية والبرية والبحرية اعتبارا من 17 مارس الماضي، ضمن إجراءاته التي اتخذها لمواجهة تفشي كورونا في البلاد باستثناء حركة الشحن على مختلف المنافذ.

والتي يمكن أن تسرع أكثر مما تفترضه مودين حاليا نتيجة للإصلاحات الهيكلية الجارية، أخذة في الاعتبار القدرة المؤسسية للأردن وسجلا حافلا في تنفيذ تعديلات مالية كبيرة في الماضي. وارتفعت نسبة عجز ميزانية الأردن قبل المنح الخارجية بنسبة 58 في المئة على أساس سنوي، خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، مقارنة بالفترة ذاتها من 2019.



وكالات موديز وكورونا فاقم الدين العام، وازدادت نسبة البطالة والنمو الضعيف

ضعف الرقم المعلن البالغ 23 في المئة". وأشارت إلى أن "الإجمالي الدين العام سيصل إلى 109 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما من المتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى 8.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام".

وصنفت موديز الوضع الائتماني في الأردن بمستوى (بي1) مع الحفاظ على نظرة مستقبلية مستقرة.

وفي السياق ذاته أشادت المؤسسة بالالتزام الحكومية بالإصلاحات الاقتصادية وضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، والاتفاق مع صندوق النقد الدولي مؤخرا، والذي يظهر الدعم الدولي واسع النطاق للاستقرار الاقتصادي في الأردن إضافة إلى التحسينات التي أجريت على الاقتصاد

قبل جائحة كورونا والتي ساهمت في التقليل من الآثار السلبية المترتبة على هذه الجائحة.

وأوضحت أن التوقعات المستقرة توازن تلك المخاطر السلبية مقابل مخاطر الارتفاع طويلة الأجل على النمو،

عمان - عمقت جائحة كورونا في الأردن تحديات ارتفاع الدين العام المزمرة في ظل عجز قياسي في الموازنة، ما يقام احتياجات التمويل ويعقد الحصول على دعم في وقت تشتد فيه التجاذبات بين السياسيين.

وأصبحت الحكومة الأردنية تتخبط في دوامة من الإشكاليات حيث تشكل قانون الموازنة تحديا صعبا مع اقتراب انتهاء أجل إحالة الموازنة على مجلس الأمة، ما يقام الصعوبات الاقتصادية.

وقالت مؤسسة موديز العالمية إن "فائروس كورونا قد فاقم تحديات الدين العام في الأردن، وتسبب بزيادة الدين العام، وساهم في زيادة نسبة البطالة والنمو الضعيف".

وتوقعت موديز، في أحدث تقاريرها عن الأردن، أن "تستمر التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني من ضعف النمو وارتفاع معدلات البطالة خلال السنوات المقبلة، وانكماش الاقتصاد الأردني بنسبة 3 في المئة العام الحالي، وأن تصل البطالة إلى